العدد (1715) السنة السابعة - الخميس (4) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أوباما وستراتيجية إعادة التوازن في العراق

ترجمة/ عمار كاظم محمد

سيواجه الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة سلسلة من التحديات والمشاكل الجدية في الشرق الأوسط والتي ستتطلب انتباهه الفوري منها : هدف إيران الواضح للدخول أو عبور العتبة النووية بأسرع ما يمكن والوضع الهش في العراق والذي يجهد الجيش الأمريكي والحكومة الضعيفة في لبنان وفلسطين بسبب قوة منظمتي حماس وحزب الله واضطراب عملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية وضعف التأثير الأمريكي بسبب سمعتها التي تحطمت بقسوة .لذلك فان الرئيس الجديد بحاجة إلى أن يبدأ مجموعة من السياسات الجديدة لكي يواجه تلك التحديات وسوف يكتشف بسرعة أن الوقت لا يعمل لصالحه.

الرئيس القادم يجب عليه أن يبدأ بتغيير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، ففي خلال السنوات الست الماضية كانت تلك السياسة قد هيمنت عليها قضية العراق. وهو ما لم تكن بحاجه له ويجب أن لا يكون كذلك.

فيستطيع الرئيس القادم أن يقلل تدريجيا وجود الجيش الأمريكي هناك من خلال تحويل المسؤولية إلى القوات العراقية ولكن بسبب بقاء الموقف هشا هناك فان الانسحاب يجب أن يتم بحذر وليس بشكل متسرع جدا أو عشوائي لأن ذلك سيسهم في المخاطرة بإيقاف التقدم الذي تم انجازه بثمن باهظ خلال السنتين الماضيتين. حالة عدم الاستقرار ستنشأ من الانسحاب المتسرع جدا والذي سيصرف انتباه الرئيس القادم عن أسبقيات تمهيدية يجب أن تتخذ لمنع خلق فرص للعمليات الارهابية في العراق ، وعلى أية حال فان الانسحاب البطيء جدا سوف يترك القوات الأمريكية مقيدة في العراق وغير متوفرة لإنجاز مهام في أماكن أخرى ومن المستحيل أن تكون هذه الدعوة لخفض القوات الأمريكية في العراق أن تترجم على أنها توصية لانسحاب عام أمريكي من المنطقة.

فالشرق الأوسط الكبير سيبقى حيويا للولايات المتحدة في العقود القادمة بما يمنحه موقعه الجيوستراتيجي ومصادر الطاقة والتمويل والميثاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإمكانات الإرهاب في أن ينبثق من المنطقة وانتشار الأسلحة والمواد النووية هناك لذلك فان تقليل التزامات الولايات المتحدة سوف يعرض للخطر كل تلك المصالح.

إعادة تفضيل العراق

خلال السنوات الست الماضية، هيمن العراق على برنامج السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط واستلزم الكثير من الجنود والأموال والاهتمام الرئاسي . ومهما يكن تأثير الأمر على المستوى البعيد فان المد يسير باتجاه طوعي بين قادة الكتل لتأسيس نظام داخلي لحماية طوائفهم وهو الأمر الذي يفتح بابا للرئيس القادم لتقليل مركزية العراق كمدخل أمريكا في المنطقة.

خبراء مشروع العراق ستيفن بايدل ومايكل اوهانلون وكينيث بولاك يبرهنون على أن العنف الاثني والطائفي قد تم إخماده بشكل فعال وتنظيم القاعدة في العراق قد تم إضعافه جذريا لكن الموقف يبقى هشا بالاضافة إلى عمل ثانوي يتضمن وقف إطلاق النار عند الكثير من السكان المحليين لضمان الأمن المحلي والانتخابات الوطنية والقيام بمهمة الإشراف على ضم أبناء العراق (الصحوات) في القوات الأمنية الحكومية. كذلك يجب التأكد من التوزيع المتساوي لمدخولات النفط آمنة لـ ٤،٧ مليون مهجر في الداخل والخارج وهو ما يستلزم دعم أمريكي مهم للقوات العراقية في عام ٢٠٠٩.

في منتصف عام ٢٠١٠، وعلى أيه حال سيصدقون إن الرئيس القادم سيكون قادرا على البدء بتقليص كبير للقوات بشكل ملحوظ ربما سيكون إلى نصف العدد الذي كان قبل التمرد.

إن عمليات الانسحاب تلك ستمكن الرئيس القادم من أن يكون واضحا بالنسبة للقادة العراقيين ولجيران العراق بانه قام بوضع المسؤولية على أكتاف العراقيين وفي ذات الوقت سيتبين للشعب الأمريكي أن وقت الحرب في العراق قد اشرف على نهايته بشكل تدريجي لأن الانسحاب الأمريكي لن يثير بعد الآن الشك حول جدية الأمريكان في ضوء كل ما فعلته الولايات المتحدة لدعم استقرار العراق خلال العامين المنصرمين.

وعلى الجبهة السياسية ستكون الأفضلية لضمان تعزيز المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي والحكومة أما على المستوى الدبلوماسي فسوف يكون الرئيس القادم بحاجة إلى إقناع دول الجوار العربي للعمل مع حكومة بغداد لغرض إبعادها عن الاعتماد على إيران بينما يقل اعتمادها على واشنطن.

أضمحلال الصراع الاثني في العراق

إن أحد أهم التطورات المفاجئة خلال الثمانية عشر الى الأربعة والعشرين شهرا الماضية هو الانخفاض الدراماتيكي للصراع الاثني والطائفي في العراق حيث انخفض الى ما يقارب من ٩٠ ٪ في عام ٢٠٠٨ على العكس من آراء الناس، هذا الاضمحلال في العنف لم ينتج بشكل اساسي من فعالية التطهير العرقي فالكثير من الروابط في العراق مازالت ممتزجة بقوة وهناك بشكل خاص القليل من المناطق في العراق التي بدأت ممتزجة عرقيا وطائفيا اصبحت الآن متجانسة.

وهذا الانخفاض، كان نتيجة للعمليات العسكرية للقوات الأمريكية والعراقية بالاتصال مع تشكيل قوات أمنية محلية مثل قوة «أبناء العراق» والتي ساهمت بايقاف عمليات التطهير الطائفي في المناطق المختلطة.

الكثير من تلك المناطق اليوم تم تقسيمها بوساطة الحواجز الكونكريتية وامتلأت بالقوات الأمنية وبسبب ذلك فهي أكثر أمانا عما كانت عليه بكثير. وفي مناطق عديدة ومهمة في العراق تحولت مهمة القوات الأمريكية من عمليات القضاء على المجاميع الارهابية والطائفية الى التركيز على من يتسببون في عودة العنف عن طريق خرق وقف اطلاق النار الاساسي بين المجاميع والتأكد مرة أخرى من عدم السماح بعودة العنف بين العراقيين مرة ثانية.

هكذا يمكن القول أن العراق وصل الى نقطة ، حيث كان العنف الطائفي فيه مشكلة كبرى يمكن كبحها بشكل حقيقي ومع الوقت فإن هذا الأمر سيمكن القوات الأمريكية شيئا فشيئا من تغيير عملياتها الى مراقبة وقف اطلاق النار.

الوقائع التاريخية تشير الى انه اذا تمت ادامة الضغط فان هناك فرصة معقولة للمليشيات التي اختفت في أن تفقد تماسكها واستحواذها على الناس ويصبح أعضاؤها مسالمين نهائيا.

إن القضية التي تكمن في جوهر الانسحاب الأمريكي يمكن انجازها ارتباطا مع النجاح أكثر مما هي مع الفشل الذي كان يبدو قويا لعدة سنوات بسبب التمرد ، لان ترك العراق وهو في منتصف الطريق ومع الفوضى والحرب الأهلية هو أمر خطير جدا.

واليوم هناك احتمالات حقيقية في أن تقدم المثابرة الاستقرار في العراق وتسمح بالانسحاب الكبير الذي سيبدأ في عام ٢٠١٠ دون أن يقوض ذلك الاستقرار. الاميركيون لديهم كل الحق في أن يشعروا بالتعب من هذه الحرب ، فالجنود ومشاة البحرية والمدنيون المتعاقدون هم من يشعرون بالتعب أكثر من عامة الناس في أمريكا وهم على تفهم للإحباط بسبب الأخطاء الماضية فهناك حزن للأرواح التي فقدت وغضب لضياع الأموال التي صرفت وتعب من الحرب التي بدت في وقت ما وكأنها بلا نهاية لكن ذلك يجب أن لا يحجب نتيجة التطور الايجابي الذي حصل. لاشيء يمكن ضمانه في العراق لكن التغييرات التي حدثت بين عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ قد خلقت احتمالات جديدة فإذا تمكن الرئيس القادم من أن يبني عليها فان الولايات المتحدة سوف تخرج من بلاد ما بين النهرين بشيء يشبه الخروج من جنة عدن على الفرات لان تفادي رعب وقوع الحرب الأهلية وتجنب خطر وقوع المنطقة في نزاعات إقليمية سيثمر عن استقرار ثابت بينما يعود الأمريكان تدريجيا إلى بلادهم.

الانفجارات الاخيرة التي شهدتها بغداد

عن كتاب (إعادة التوازن) الصادر عن لجنة العلاقات الخارجية

مركز سابان المختص بسياسة الشرق الأوسط/ واشنطن ٢٠٠٨

انتقادات لطرق ترويج المرشحين قبيل البدء الرسمي للدعايات الانتخابية

بغداد / المدى

بعد ان حددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السابع من الشهر الجاري موعدا لبدء الحملة الانتخابية من قبل الكيانات والكتل المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، انتقدت الاوساط الاعلامية والشعبية الطرق التي تتخذها بعض الكيانات للترويج عن نفسها مطالبين بضرورة التحلي بالروح الوطنية وعدم اتخاذ سياسة التسقيط والتشهير بالاطراف المنافسة سلاحا لها.

الصحفي والاعلامي اياد محمد قال لـ(المدى) ان البلاد مقبلة على انعطافة كبيرة ومهمة ستغير الكثير من المشهد السياسي العراقي الا وهي الانتخابات البرلمانية المقبلة».

وتابع» ان الكتل والكيانات السياسية المشاركة في هذه الانتخابات بدأت في حملاتها قبل ان تحدد مفوضية الانتخابات موعد بدء الحملات الدعائية وهذا امر غير مقبول على حد قوله»، مضيفا «ان هذه الكيانات لم تبدأ الحملة بطريقة علنية بل اخذت توزع كوبونات خاصة تروج بها لقائمتها والغريب في الامر هذه الكوبانات تحوي مواضيع تسقيطية بالاطراف المناسبة وكانما المواطن لم يعرف شيئا عن الاحزاب والكتل التي شاركت في العملية السياسية متناسين ان الشعب العراقي عرف تماما من هو يمثله ويهتم بمصالحه ولا ينفذ اجندات خارجية داعمة له ولحزبه»، وتابع « ادعو جميع الكيانات الى اتباع الطرق البسيطة في الترويج عن نفسها والابتعاد عن اسلوب المديح لأعضائها لان ذلك الامر سيؤثر سلبا عليها».

من جهته قال الاعلامي جاسم محمد: ان الحديث عن الحملات الانتخابية امر غاية في الاهمية ولاسيما ان الفترة المتبقية لبدء الحملات هي بضعة ايام لذلك يجب دراسة الحملات السابقة في الانتخابات الماضية سواء كانت انتخابات ٢٠٠٥ او انتخابات التصويت على الدستور او انتخابات مجالس المحافظات».

واضاف: لو عدنا الى الحملات السابقة لوجدنا الكثير من النقاط التي تحتاج النظر اليها ومن اهم هذه النقاط هي مسألة الحفاظ على جمالية المدن وتخصيص اماكن محددة للبوسترات والملصقات وهذا الامر يتطلب التنسيق اللازم بين امانة العاصمة ومفوضية الانتخابات والتركيز عليه بشكل قوي وجعل فقرة تلزم الكيانات برفع جميع ملصقاتها بعد يوم واحد من الانتخابات وقبل اعلان اي نتيجة».

وتابع «كما اشدد على الكيانات ان لاتتخذ شعارات تعمل من خلالها على تجميل صورتها لدى مخيلة الناخب العراقي لان الشعب العراقي اصبح صاحب تجربة ولا يلدغ المرء من جحر مرتين» على حد تعبيره.

الوساط الشعبية اكدت انها ستنظر الى الحملات الانتخابية من باب التعرف على الكيانات والكتل المرشحة للانتخابات.

علي سعدون/ طالب جامعة قال: ان» الشعب العراقي خاض تجارب سابقة في هذا المجال وتعايش مع العملية السياسية بشكل يمكنه من التمييز بين الصالح وغير الصالح من الكيانات المشاركة».

واضاف : لا اعتقد ان الشعارات التي ستتخذها الكتل السياسية ستؤثر شيئا على ذهن الناخب العراقي الذي سيركز فقط على اسماء اعضاء الكتل لان اغلبية الناخبين محددون منذ وقت سابق الشخص الذي يرغبون في انتخابه لذلك استبعد ان تؤثر الشعارات او تغير شيئا من الواقع».

من جهته قال عماد طالب/ شاعر: ان « الفترة الحالية حساسة ومهمة لجميع الكيانات المشاركة في الانتخابات المقبلة لذلك تجدها تنفق مبالغ طائلة من اجل التاثير على الوسط الشعبي وكسب عدد كبير من الاصوات.

واضاف: كوني شاعرا تلقيت العديد من العروض ومن عدد كبير من الكيانات المشاركة بعمل اغان حماسية وطنية تشجع الناخب على المشاركة الواسعة مقابل مبالغ هائلة تحدد من قبلي شرط ان اذكر مفردة في القصيدة تشير الى اسم الكيان او الكتلة».

واضاف «بالفعل عملنا عددا من الاغاني لا استطيع ان افصح عنها الا انها ستظهر خلال الايام القليلة المقبلة من على شاشات التلفاز ولاشك في ان الناخب العراقي سيميز من خلال كلمات الاغنية من هي الجهة الداعمة لهذا العمل».

بلير وضع خطة سرية للإطاحة بصدام قبل عامين من الحرب

لندن / رويترز

كشفت صحيفة إندبندنت الانكليزية أن الحكومة البريطانية السابقة برئاسة توني بلير وضعت خطة سرية للإطاحة بصدام حسين قبل عامين من حرب العراق. وقالت الصحيفة إن مسؤولين في حكومة بلير «وضعوا مسودة عقد مع الشعب العراقي كطريقة للإشارة إلى المعارضة في العراق أن الإطاحة بصدام حسين ستكون مدعومة من بريطانيا، تعهدت بتقديم مساعدات وعقود نفطية وإلغاء ديون العراق وصفقات تجارية بعد الاطاحة به، واعتبرها فريق بلير وسيلة لتغيير النظام في العراق حتى قبل وقوع هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة».

واضافت الصحيفة أن الوثيقة السرية حملت عنوان «عيون المملكة المتحدة/ الولايات المتحدة» ووُضعت صيغتها النهائية في ١١ حزيران ٢٠٠١ وصادق عليها وزراء حكومة بلير، ولم تُنشر من قبل لجنة التحقيق بشأن حرب العراق، لكنها حصلت على نسخة منها للمرة الأولى. ونسبت إندبندانت إلى الوثيقة القول «نريد أن نعمل مع عراق يحترم حقوق شعبه ويعيش بسلام مع جيرانه ويلتزم بالقانون الدولي، فشعب العراق لديه الحق في العيش في مجتمع قائم على سيادة القانون وخال من القمع والتعذيب والاعتقال التعسفي ويتمتع باحترام حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية والرخاء، لأن سجل نظام صدام حسين مغاير لذلك تماماً».

واضافت الوثيقة «أولئك الراغبون في دعم التغيير في العراق يستحقون منا كل الدعم ونتطلع إلى اليوم الذي يعود فيه العراق إلى المجتمع الدولي، ويتعين عرض اعادة جدولة الديون على النظام الجديد من خلال نادي باريس، ومنحه مساعدات من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومساعدات واتفاقات تجارية من الاتحاد الأوروبي، ودعوة الشركات الغربية للاستثمار في حقول النفط في العراق، وتقديم برنامج لإعادة التدريب إلى المهنيين العراقيين».

واشارت الصحيفة إلى أن مسؤولين في حكومة بلير خططوا لإصدار الوثيقة بالتزامن مع تشديد العقوبات ضد نظام صدام حسين، والذي جرى التفاوض بشأنه في عام ٢٠٠١، والسعي لاتخاذ المزيد من التدابير الفعّالة لاسقاطه عند الفشل في التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

وكان بلير قد ابلغ لجنة التحقيق بشأن حرب العراق حين مثل أمامها الأسبوع الماضي لتقديم شهادته أن الإهتمام بإزالة صدام لم تتجسد إلا بعد وقوع هجمات ١١ايلول في الولايات المتحدة، وأنه غير نادم على اشراك بريطانيا في الحرب الذي قادتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

مجلس المحافظة: إزالة نصبي اللقاء وقوس النصر.. تطهير بغداد من رموز الظلم

بغداد / المدى

أكد مجلس محافظة بغداد ان عملية إزالة نصبي اللقاء وقوس النصر في العاصمة بغداد يأتي ضمن خطة لإزالة جميع رموز النظام المباد.

وقال رئيس اللجنة القانونية في مجلس محافظة بغداد صبار الساعدي في تصريحات صحفية إن التعليمات التي صدرت من امانه مجلس الوزراء تنص على ازالة اغلب التماثيل والرموز الموجودة في بغداد التي تمثل جزءا من بقايا النظام السابق. مضيفا أن العراق الجديد الذي يمثل الديمقراطية في جميع أشكالها يسعى إلى إزالة جميع تلك النصب والتماثيل.

واوضح أن نصب ساحة اللقاء الواقع في منطقة المنصور ونصب قوس النصر في ساحة الاحتفالات وسط بغداد اللذين تم البدء بإزالتهما يوم الاثنين يعتبران من رموز النظام السابق»، مؤكد أن جميع النصب التي ستتم إزالتها من مناطق بغداد ستوضع نصب جديدة مكانها تمثل العراق الجديد.

وكان عدد من النصب والتماثيل قد تعرضت للهدم والإزالة، من أبرزها تمثال الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور ثم الخليفة الواثق بالله وبعدها سرق تمثال رئيس الوزراء في فترة عشرينيات القرن الماضي عبد المحسن السعدون كما تعرض تمثال كهرمانة أيضا للتفجير بسيارة ملغومة أدى إلى تحطيم أجزاء منه فيما قطعت أجزاء من تمثالي شهريار وشهرزاد في شارع أبو نواس على ضاف نهر دجلة.

كما أزالت السلطات المختصة رمز «سفينة البعث» ونصبي بلاط الشهداء والأسير العراقي. وازيل ايضا نصب المقاتل العراقي في ساحة باب المعظم، ونصب المسيرة في ساحة المتحف وجدارية التأميم عند مدخل وزارة التجارة. ومن أشهر النصب التي ظلت تشكل احد معالم العاصمة قوس النصر، وهو عبارة عن سيفين ضخمين يرسمان في الفضاء قوسًا شاسعًا تمسكهما قبضتان وقيل إن القبضتين كانتا نموذجًا لقبضتي صدام، وتحت السيفين خمسة آلاف خوذة لجنود إيرانيين وهي خوذات حقيقية جمعت من ساحات المعارك التي دارت بين البلدين. وقد اشترط صدام على جامعيها ان تكون تلك الخوذ قد ثقبها رصاص الحرب وخلفت قتلى. ونفذ قوس النصر بوساطة شركة «موريس سينغر» البريطانية التي اهتمت بتنفيذ أعمال البرونز لقبضتي صدام وساعديه لكل من النصبين المتقابلين.. وكذا شركة «هـ هـ ميتال فورم» الألمانية التي عهد إليها تنفيذ وصناعة السيفين من سبيكة الفولاذ وكانت هدية منها إلى بغداد على خلفية تزويد العراق بإمدادات تكنولوجية وأقيم هذا النصب أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

وكانت الساحة الواسعة تحت السيفين التي سميت بساحة الاحتفالات الكبرى مكانا للاستعراضات العسكرية والمسيرات الشعبية التي نظمت في عهد النظام السابق.

وكان هناك بالفعل مشروع لتهديم أقواس النصر وتم ضرب القوس الكائن في غرب الساحة حيث تحطم جزء من قبضة صدام البرونزية إلا أن إصرار مؤسسة الذاكرة العراقية التي أسسها كنعان مكية ويدير مكتبها في بغداد الإعلامي والناشط السياسي مصطفى الكاظمي على عدم المس بأي مكون في الساحة كونها تحت إشراف المؤسسة حال دون تهديم نصب قوس النصر طوال السنوات الماضية.

لكن المؤسسة ظلت تتعرض لضغوطات كبيرة جردتها من معظم خططها وصلاحياتها للحفاظ على ارث واحد من اعنف الفترات التي مر بها العراق خلال العقود الأربعة الأخيرة حتى تم اتخاذ القرار الرسمي الأخير بهدم النصب.

وإضافة إلى قوس النصر فقد بدأت أيضًا عمليات هدم نصب «اللقاء» في إحدى ساحات منطقة المنصور وهو لا يرمز إلى البعث وهو من تصميم الفنان طبيب التجميل المعروف علاء بشير أواسط التسعينات في الساحة التي كانت تشهد وصول حافلات النقل القادمة من الأردن وسوريا ما برر إطلاق اسم «اللقاء» عليه.

ويمثل النصب نحتًا ضخمًا من الخرسانة لجدارين يشبهان ذراعين تميل إحداهما في اتجاه الأخرى ويرى العراقيون انه يعبر عن أمل لقاء العراقيين المغتربين. وقد قوبل هدم نصب اللقاء باستياء شعبي واسع لأنه لا يرمز إلى النظام السابق وإنما إلى الوحدة الوطنية، لكن مجلس محافظة يقول إن معظم التماثيل والنصب الموجودة في بغداد تمثل جزءًا من بقايا النظام السابق، وترمز إلى تمجيده ولذلك سيتم وضع نصب جديدة مكانها تمثل العراق الجديد.

وكانت الحكومة العراقية قد شكلت في عام ٢٠٠٥ لجنة لإزالة النصب والتماثيل التي تشير أو تمجد حزب البعث المحظور خلال فترة حكمه للعراق للفترة بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٣.

قوس النصر

نصب اللقاء